

عبد الحي مؤذن *

العدالة الانتقالية والسلطوية المٌبرلة: نموذج المغرب

تعالج الورقة تدبير الإرث السياسي العنيف، في إطار مقارنة العدالة الانتقالية التي تبلورت في صورة تجربة جديدة منذ بداية الثمانينات، وتحوّلت إلى نموذج طبّقته دول كثيرة، يناهز عددها خمسًا وثلاثين دولة. وتتميّز مقارنة العدالة الانتقالية بسعيها إلى البحث عن بدائل للعدالة العقابية من الجرائم السياسية، وبمحاولتها تحقيق المصالحة بين الأطراف المتعارضة، وذلك من خلال تدابير الكشف عن الحقيقة، وجبر الضّرر، والحفاظ على الذاكرة الأليمة، والالتزام بالتخلّي عن العنف في تدبير الخلافات السياسية. وفي هذا السياق، ستركّز هذه الورقة على الحالة المغربية، وستشير مسألة المصالحة في ظل السلطوية، وآفاق ترسيخ حقوق الإنسان باعتبارها مبادئ سلمية في الممارسة السياسية من دون شرط الدّمقرطة.

مقدّمة

ارتبطت العدالة الانتقالية - بما هي مقارنة جديدة ظهرت في نهاية الثمانينات - بمسألة التدبير السّلمي للانتقال الديمقراطي في عدد من بلدان أميركا اللاتينية وأفريقيا وآسيا. وكان ذلك يعني - من جهة - ترسيخ مؤسّسات وثقافة بديلة للسلطوية التي كانت نُخبها المؤثّرة لا تعارض فكرة الدّمقرطة^(١)، ويحيل - من جهة أخرى - على البحث عن مخرج سياسي وقانوني لكيفية تدبير إرث العنف

* أستاذ العلوم السياسية في جامعة محمد الخامس، كلية الحقوق - أكّادال/ المغرب، ومؤسس مركز تواصل الثقافات في الرباط، وعضو سابق في هيئة الإنصاف والمصالحة - المغرب.

١ يعرّف مفهوم الديمقراطية عن وضعية سياسية مكتملة، بينما تحيل الدّمقرطة على مرحلة انتقالية تتشكّل فيها معالم تحوّل محتمل إلى الديمقراطية، من بين مظاهرها حرية التعبير والتنظيم، والتعددية الحزبية، وتقلّص ممارسة العنف لضبط المعارضة المجتمعية لكن من دون أن يتّسم النظام السياسي بفصل فعلي للسلطات، ومن دون أن يتم إخضاع فاعليه السياسيين المركزيين إلى سلطة الانتخابات الحزّية المتواترة.

السِّياسي للسلطوية، تلك التي لم تكن منهاراً كما هي الحال في وضعية الثورات النَّاجحة، على الرَّغم من الأزمات التي كانت تواجهها.

ضمن هذا السِّياق التاريخي غير المسبوق، تبلور مفهوم العدالة الانتقالية ليعكس مجموعة من الخيارات السياسية التي رافقت عملية توسيع المشاركة المجتمعية في ظل أفكار الليبرالية السياسية. غير أن تلك التجارب السياسية طوّرت خيارات مخالفة للعدالة بمفهومها الليبرالي، في أثناء مواجهتها ماضي السلطوية الأليم. وانطلاقاً من اعتبارات البراغماتية السياسية، قامت الخيارات الجديدة على أساس التخلي عن العدالة العقابية، أو تأجيلها في حقّ المتهمين بها من المسؤولين في النظام السلطوي، وتعويضها بتدابير بديلة تمثّلت في: معرفة حقيقة الجرائم وتوثيقها وعرضها على العموم، وتقديم أشكال متنوّعة من جبر الضرر المادّي والرّمزي للضحايا، والحفاظ على ذاكرتهم الأليمة، والالتزام^(٢) بعدم تكرار الانتهاكات، وترسيخ الديمقراطية.

وقد شكّلت هذه الإجراءات التي عُرفت بالعدالة التعويضية ركناً أساساً من أركان العدالة الانتقالية التي عُدت عدالة مؤقتة في انتظار ترسيخ الديمقراطية، ومثّلت نهجاً سياسياً يهدف إلى تجنّب المواجهة الدموية بين الأطراف المتعارضة، وتحقيق المصالحة بينها لضمان مسلسل سلمي للدمقرطة يكون بديلاً من الثورات ذات الطابع العنيف. وكان الشكل المتميز الذي اتخذته هذا النوع من العدالة الانتقالية قائماً على تأسيس هيئات لتحقيق هذه الأهداف، عُرفت بهيئات الحقيقة والمصالحة. وقد أُسست أولى هذه الهيئات سنة ١٩٨٢، وتلاها عدد من الهيئات عبر العالم وصل - حتى الآن - إلى ٤٠ هيئة أُسست في ٣٥ دولة، وأشهرها هيئات الأرجنتين التي أنهت مهامها خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٤، وتشيلي (١٩٩٠-١٩٩١)، وجنوب أفريقيا (١٩٩٢)، وغواتيمالا (١٩٩٧-١٩٩٩)^(٣).

أُسست «هيئة الإنصاف والمصالحة»^(٤) في المغرب خلال الفترة الممتدة من سنة ٢٠٠٤ إلى سنة ٢٠٠٥، ضمن مقاربة العدالة الانتقالية للماضي الأليم؛ وذلك على اعتبار أنها أول تجربة على صعيد العالم الإسلامي. وقد أصبحت تصنّف ضمن النماذج الرائدة عالمياً في هذا المجال^(٥). وعلى الرغم من أن ممارسة العدالة الانتقالية في المغرب تلتقي مع باقي التجارب الأخرى في إشكالية تدبير الإرث العنيف للسلطوية، فإن أهم ما يميزها هو كونها تشكّلت ومارست مهامها وشرع في تنفيذ توصياتها في ظل نوع النظام السياسي نفسه. وكانت مطالبة بتوثيق تفاصيل عنفه، وبتهيئة شروط المصالحة مع ضحاياه، وبالبحث عن تدابير تمنعه من اللجوء إلى العنف كأداة لتدبير الشأن السياسي. لقد صاحبت «الهيئة» في المغرب سياق الإصلاحات الذي شهده عدد من الأنظمة السلطوية؛ إذ همت بتوسيع حرية التعبير والتنظيم والتعددية الحزبية وإجراء انتخابات تشريعية ومحلية. غير

2 Paige Arthur, "How "Transitions" Reshaped Human Rights: A Conceptual History of Transitional Justice," *Human Rights Quarterly*, vol. 31, no. 2 (May 2009).

3 Priscilla B. Hayner, *Unspeakable Truths: Transitional Justice and the Challenge of Truth Commissions*, 2nd ed. (New York: Routledge, 2011).

تسجّل بريسيلا هاينر خمس دول عرفت هيأتين للمصالحة. وعلى الرغم من أن أوغندا كانت السبّاقة على المستوى العالمي إلى تأسيس أول هيئة للبحث في حالات الاختفاء سنة ١٩٧٥، تلتها هيئة ثانية تشكّلت في أوغندا سنة ١٩٨٦، فإن هذه التجربة الأوغندية الأولى لم تترك أثراً يُذكر على المستوى الوطني أو الدولي. انظر: المصدر المذكور، ص ٥٢.

٤ للاختصار، سنشير إلى اسم «هيئة الإنصاف والمصالحة» في هذه الورقة تحت عبارة «الهيئة».

٥ صنّفها هاينز، التي تُعدّ من أكثر الخبرات شهرة في هذا المجال، ضمن هيئات الحقيقة الخمس لأكبر قوّة على الصعيد العالمي. كما شملها بيير هازان بدراسة مستفيضة في كتابه المتميز حول موضوع الحقيقة والمصالحة: *Judging War, Judging History: Behind the Truth and Reconciliation*, Translated by Sarah Meyer de Stadelhofen, Stanford Studies in Human Rights (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 2010).

أن هذه الإصلاحات التي أُطلق عليها سلطوية مُدبرلة (Liberalized Authoritarianism)^(٦)، لم تمس صلب النظام السلطوي؛ إذ بقي ذلك النظام في يد حاكم مركزي غير منتخب يمتكر القرارات الاستراتيجية، وتواصل بفضل مؤسسات لا تعرف ممارسة فعلية لفصل السلطات، واستمر في ظل انتخابات لا تهدد هذه الاستمرارية السلطوية. وبذلك، شكّلت تلك الإصلاحات تجربة ميدانية عُدت متعارضة مع أطروحات مراحل الانتقال الديمقراطي.

إن ما يميّز ممارسة العدالة الانتقالية في المغرب هو تركيزها على مسألة العنف الدولة الذي ظلّ موضوعاً محرمًا في «السلطويات»، حتى الليبرالية منها؛ فقد نقلت السلطويات السياسية إلى مستويات غير مسبوقة من الإصلاحات. ووقّرت بذلك مادة نادرة في فهم الدور الذي يؤديه العنف كأداة في التدبير السياسي، ومدى قدرة السلطوية على تجاوز العنف من دون أن يهدد ذلك استمراريته. وتشكّل معالجة الموضوع من هذه الزاوية مساهمة ميدانية وتنظيرية في دراسة العلاقة بين حقوق الإنسان كأدوات لتجاوز العنف السياسي، والبحث في آفاق تحقّقها في غياب الديمقراطية^(٧).

تركّز هذه الورقة على العدالة الانتقالية في المغرب، بما هي تجربة تلتقي مع النماذج العالمية في المصالحة مع الماضي الأليم. كما تركّز - في الوقت نفسه - على الخاصية المغربية التي تتمثّل في سعي النظام السلطوي إلى تجاوز العنف في تدبير الشأن السياسي، في إطار ليبرالية دون ديمقراطية. وتُطرح هذه الإشكاليات تحت العناوين التالية (ولا حاجة بنا إلى تكرار فكرة أن جميع تلك العناوين تحيل بشكل أساس على الحالة المغربية، على الرغم من سعيها إلى وضع هذه التجربة في سياقها العالمي): العنف في مرحلة ما قبل السلطوية الليبرالية؛ خصائص المصالحة؛ المصالحة في ظل السلطوية المُدبرلة؛ التّأصيل النّظري للعدالة الانتقالية؛ الجدل السياسي والنظري بشأن المصالحة؛ المصالحة وتفكيك العنف السياسي في ظل السلطوية المُدبرلة.

أولاً: العنف في فترة ما قبل السلطوية المُدبرلة

لم يكن العنف الذي تمارسه الدولة في المغرب على مواطنيها موضوع جدل سياسي داخلي، إلى حدود سنة ١٩٨٩؛ إذ كانت الدولة تنكر هذه الممارسة، أو تبرّرها. كان العنف يُمارَس في سرية. وعلى الرغم من أن ضحايا العنف الدولة وأقرباءهم والتيارات السياسية الموالية لهم على الصعيدين الوطني والدولي، كانت قوى تعمل على فضح ممارسات الدولة، فإن الدولة كانت تقابلها باللامبالاة. وكان ذلك موضوعاً للشائعات، ينحصر الحديث عنه في نقاشات الفضاءات الخاصة. كان العنف الدولة يبرّر على أنه وسيلة ضرورية وناجعة لحماية الوطن من أعدائه، ولضمان الاستقرار الضروري للدولة والمجتمع.

٦ هناك مصطلحات متداولة في الأدبيات السياسية تُطلق على الأنظمة السلطوية التي شهدت إصلاحات مرتبطة بتوسيع الحريات، ولكنها احتفظت باحتكارها للسلطة السياسية. من بين هذه المصطلحات «الأنتوقراطية المُدبرلة» (Liberalized Autocracy) استعمالها دانييل برومبروغ، ومصطلح «السلطوية المرقاة» (Upgraded Authoritarianism) وظفها ستيفن هايدمان. غير أنني أعتبر أن الأنتوقراطية باعتبارها تركّز على الطبيعة الفردية للحكم لا تنطبق على النظام المغربي. كما أن مصطلح السلطوية المرقاة لا يعكس الأدوار التي أدتها الإصلاحات الليبرالية في ظل السلطوية في خلق ديناميات مجتمعية متميزة من السلطوية التقليدية. انظر: Daniel Brumberg, "Liberalization Versus Democracy," in: Thomas Carothers and Marina Ottaway, eds., *Uncharted Journey: Promoting Democracy in the Middle East*, Global Policy Books (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2005), pp. 15-35, and Steven Heydemann, "Upgrading Authoritarianism in the Arab World," (Analysis Paper, no. 13, Saban Center for Middle East Policy at the Brookings Institution, October 2007).

7 Anthony J. Langlois, "Human Rights without Democracy? A Critique of the Separationist Thesis," *Human Rights Quarterly*, vol. 25, no. 4 (November 2003).

ولم تجعل السياقات الوطنية ولا الإقليمية ولا الدولية من العنف السلطوي مشكلة سياسية كبيرة للدولة؛ فالرقابة المتشددة والفعّالة كانت تمنع الممارسات العنيفة للدولة من أن تتحوّل إلى موضوع متداول تداولاً واسعاً في المجال العمومي. كما أن المبررات الرسمية للتعامل القمعي مع المعارضة تبدو منسجمة مع الإطار الأيديولوجي الذي تشتهل الدولة في إطاره، ذلك الذي يعتمد على أولوية الاستقرار السياسي الذي تسعى الدولة إلى ضمانه، ومواجهة الأعداء الخارجيين، واعتبار العنف أداة مقبولة في تدبير الشأن السياسي. ولم يكن هذا التصوّر مختلفاً عما كان متداولاً بشكل واسع على مستوى المنطقة العربية، بل والعالم الثالث بصفة أعمّ. وعلى المستوى الدولي، لم تعط القوى الكبرى أهمية تُذكر للعنف السلطوي بما هو مشكلة، بل عُدّ جزءاً من التدبير السياسي الذي يخدم مصالح القوى السياسية في ظلّ الحرب الباردة.

لكن، على الرغم من كون هذه الصورة العامة كانت هي السائدة، فإن العنف الذي تمارسه الدولة ظلّ يطرح إشكالات؛ فعلى المستوى الوطني، مثل العنف ثغرة في مبدأ إجماع جميع أفراد الأمة على القبول بالنظام القائم، على الرغم من سعي الدولة إلى تبريره. وعلى المستوى الإقليمي، كان هناك تمييز في تقييم العنف بحسب نوع الأنظمة السياسية في الجدل السياسي، على الرغم من أن العنف كان يُعدّ وسيلة مقبولة في ممارسة السياسة. وكان التقسيم الأكثر رواجاً في الساحة الفكرية هو الذي يميّز بين أنظمة تابعة للغرب ومرتبطة بالتقاليد ما قبل الحداثيّة، وأنظمة مستقلة عن الغرب، ولا تتردّد في الدخول في مواجهات علنية وقوية معه، وتتبنّى خيارات سياسية تستمد أفكارها وبرامجها من مراجع حديثة، لكنّها - في الوقت نفسه - كانت حداثيّة اشتراكية متعارضة مع الحداثيّة الرأسمالية. وفي إطار هذا التقسيم، كان عنف الأنظمة الموالية للغرب (وكانت تُنعت بالرجعية) يُطرح باعتباره استمراراً لعنف الغرب الاستعماري، بينما كان عنف الأنظمة الاشتراكية (تُعتبر أنظمة تقدّمية) يُعدّ امتداداً لعنف حركات التحرّر. ومن هذا المنظور، كانت الملكية المغربية تُصنّف على غرار مثيلاتها في العالم العربي، ضمن الأنظمة الرجعية. وكان عنفها يفتقر إلى هذا البُعد من مشروعية عنف المقاومة، أو عنف النضال، الذي كان يُعدّ مقبولاً في الثقافة السياسية السائدة وقتها.

أمّا على المستوى الدولي، فعلى الرغم من أن مناخ الحرب الباردة كان يوفّر الغطاء الأيديولوجي لممارسة العنف السلطوي، فإنه لم يكن كافياً على المستوى الفكري لتبرير تناقضاته مع مقوّمات الليبرالية. وبعد نهاية حرب فيتنام، سعت أميركا إلى بلورة أطروحة تمنح سياستها الخارجية نفساً جديداً ترمّم به هزيمتها العسكرية والأخلاقية في جنوب شرق آسيا. وفي هذا الإطار، تبنت إدارة كارتر حقوق الإنسان كمرجعية في تحديد علاقاتها الخارجية. ومع أن الإدارات الأميركية لم تنضبط لهذه المرجعية، ووظفتها بالأساس في خدمة الحرب الباردة، فإن مبادرة كارتر ساهمت في أن تتحوّل حقوق الإنسان تدريجياً إلى ضوابط تُقاس في ضوءها السياسات التي تتبناها الأنظمة عبر العالم، بما فيها السلطويات الحليفة للغرب. ونتيجةً لهذا التوجّه الجديد، أصبح النظام المغربي مُطالباً بأن يقدّم أمام الإدارة الأميركية والمجتمع الدولي تفسيرات للعنف الذي يمارسه ضدّ مواطنيه، والذي أصبح يُعرّف على أنه انتهاكات لحقوق الإنسان.

ثانياً: خصائص المصالحة في المغرب

طرأت تغييرات على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية، هيأت كلّها ظروف التّغيير في ممارسة الدولة للعنف، وفي تعاملها مع ماضيها العنيف.

ولقد أدى سقوط الاتحاد السوفياتي - على المستوى الدولي - إلى وضع حدٍّ للحرب الباردة، وللحسابات السياسية التي كانت تحدّد العلاقات الدولية وقتها. ولم يعد عنف السلطويات قابلاً للتبرير من منطلق محاربة الشيوعية. أما على المستوى الإقليمي، فقد فقدت الأنظمة التي كانت موالية للمعسكر الشرقي حلفاءها الأقوياء في السابق. وعلى الرغم من أن هذه الوضعية الجديدة أضعفت خصوم السلطويات «الرجعية»، فإن تلك السلطويات أصبحت مطالباً بأن تتصرّف بطريقة مخالفة للسلطويات الاشتراكية، وغير متعارضة مع الأفكار الليبرالية في مجال حقوق الإنسان. وقد هيأت هذه التحوّلات لبروز السلطوية المبرلة التي شكّلت تحوّلاً في مقارنة النظام السلطوي لمسألة العنف السياسي.

ومع التّشابه في هذه العوامل الخارجية التي شهدتها الأنظمة كلها، فإن السياقات الداخلية هي التي أطرت الكيفية التي حدّد بها كلّ نظام على حدة مستوى ممارسته للعنف، ودبّر بها إرثه العنيف.

وكان أبرز معالم السياقات المغربية في هذا المجال مرتبطاً - من جهة أولى - بتصوّر الملك الحسن الثاني للكيفية التي يرغب في أن يُنهى بها حكمه، و يهيئ بها انتقال الحكم إلى وراثته. كما ارتبطت - من جهة ثانية - بالتطوّر الذي عرفته المعارضة بفصائلها المتعدّدة، وحصل لدى معظمها الاقتناع بقدرته النظام القائم على الحفاظ على مقوماته، واستعداده المبدئي - في الوقت نفسه - بالسماح للمعارضة بالمشاركة في تدبير الشأن العام. وعلى الرغم من أن هذا الاستعداد لم يوح بمبادرة النظام إلى تحوّل ديمقراطي عميق، فإنه لم يكن يقفل الباب كلياً في وجه إمكانات مغرية لتطوير الملكية المغربية ووظائفها وأساليبها في الحكم. وقد تعلّقت السياقات الداخلية للمغرب - من جهة ثالثة - بحصول قناعة مشتركة بين النظام السياسي والمعارضة اليسارية خاصة، بالتحالف لمواجهة الأصولية الدينية المعارضة التي أصبح يُنظر إليها باعتبارها الخطر الأكبر الذي يهدّد مستقبل البلاد. وكان هذا المسار يحظى بدعم القوى الكبرى التي أصبحت في حقبة ما بعد الحرب الباردة تعدّ الأصولية الإسلامية عدوّها الأساس على الصعيد الدولي.

كان تدبير السلطوية للعنف السياسي يشمل شقّين: ارتبط الشق الأول في المغرب - مثلما كان الأمر بالنسبة إلى باقي السلطويات المبرلة - بتبني مرجعيات من القانون الدولي، تضع ضوابط قانونية لعنف الدولة، وتُخضع هذه الممارسات لمساءلات في منتديات دولية. لم تضع هذه التدابير حدّاً لعنف الدولة، إلّا أنها أشاعت مناخاً جديداً يتسم بتوفير فرص أكبر للتعريف بحالات العنف وتوثيقها والكشف عن تفاصيلها بشكل يختلف عن السابق، لما كان عنف الدولة يجري بسرّية تُحرّر مرتكبيه من أي ضوابط قانونية أو أخلاقية أو عقلانية. إذن، كان همّ هذا الشق الأول للسلطويات كلها. لكن الشق الثاني - المتمثّل في شق الحقيقة والمصالحة، وهو يعني اعتراف الدولة بماضيها العنيف وسعيها إلى تحقيق المصالحة بينها وبين ضحاياها - لم يتبنّه إلّا عدد محدود من الدول، كانت إمّا أنظمة ديمقراطية تراجع ماضيها، وإمّا سلطويات تعيش مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية. وعلى الرغم من أن النظام السياسي المغربي لا يندرج في هذين التصنيفين، فإنه جرّب مقارنة الحقيقة والمصالحة في تدبير العنف السياسي. ولذلك، يُعدّ المغرب حالة فريدة ضمن ممارسات الحقيقة والمصالحة في العالم لنظام لم يكن يشهد تحوّلات مؤسّساتية مهمّة، على غرار حالة جنوب أفريقيا، ولم يعيش فترة حرب أهلية دموية على غرار البيرو أو رواندا، ولم يواجه أزمة مشروعية حادة كما هي الحال بالنسبة إلى السلطويات العسكرية اللاتينية، ولم يتعرّض لهزيمة عسكرية مدمّرة أو مُدّلة كما حصل بالنسبة إلى الأرجنتين.

في غياب هذا السياق الذي ارتبط بتجارب المصالحة على المستوى الدولي، تُظهر حالة المغرب التحوّل الحاصل في تصوّر السلطوية المغربية الاستراتيجية لمستقبلها السياسي في ظل نهاية الحرب الباردة، وفي بحثها عن بدائل

للعنف كوسيلة لتدبير الشّان السياسي، مع المحافظة على ركائز النظام الملكي. وتبرّز هذه الخصائص في النقاط الست التالية:

- تلتقي الممارسة المغربية مع فكرة العدالة الانتقالية على المستوى العالمي، في كونها عُدّت مقارنة بديلة للعدالة الجنائية، وأنها بذلك لم تؤدّ إلى محاسبة الجلّادين على غرار جلّ تجارب العدالة الانتقالية في العالم.

- غير أن تلك التجربة في المغرب تتميّز بالتدرّج، الذي لا يبدو أنه كان نتاجاً لاستراتيجية مخطّط لها منذ البداية، بقدر ما كان يعبر عن مسaire متقلّبة تتميز بالبراغماتية والليونة. ومّر ذلك التدرّج بمراحل متميزة خلال ١٤ سنة؛ إذ ابتداءً في سنة ١٩٨٩ بإصدار العفو على المعتقلين السياسيين^(٨)، ولا يزال يشهد - حتى الآن - تفعيل توصيات التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة.

- في ظل هذه المقاربة اللينة، كان هناك أهداف تسعى الدولة إلى تحيّلها. وقد حرصت على إيجاد إطار مؤسسي وطني، يجنّبها تدويل معالجة العنف الذي مارسته، ويوفّر لها الدّعم المحليّ في مقاربتها الجديدة. وقد شكّل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الإطار الملائم الذي اختارته لهذا الغرض. وكان هذا الإطار يهدف أيضاً إلى جعل المقاربة تبدو خياراً ملكياً لا تعبيراً عن رضوخ سياسي لضغوط دولية أو محلية.

- كما أنها حرصت على التّركيز على مقاربة العدالة التّعويضية كبديل من العدالة الجنائية. وتميّزت التجربة المغربية بسبقها البارز في هذا المجال على الصعيد الدولي.

- بيد أن هذا التميز لم يعن التخليّ نهائياً عن مسار العدالة الجنائية؛ إذ لم يصدر في المغرب عفو عن الجلّادين، واحتفظ بحقّ الضحايا في متابعة جلّادهم عن طريق القضاء.

- على عكس تجربة جنوب أفريقيا التي اعتمدت طقوساً دينية في معالجتها لماضيها العنيف، كانت المقاربة المغربية علمانية بامتياز. ولم تجر الإشارة إلى بعض المفاهيم الدينية إلا بشكل عابر، أكان ذلك في عرض لجنة التّعويض، أم في الخطابين الملكيين اللذين افتتح بهما الملك أعمال «هيئة الإنصاف والمصالحة» واختتمها بهما.

ثالثاً: المصالحة وخصائص النظام السياسي المغربي

كان سياق المصالحة في المغرب مختلفاً عن السياقات التي أفرزت التجارب المؤسّسة في هذا المجال؛ فعنف الدولة في المغرب لم يكن نتيجة للحرب الأهلية التي تندلع في ظل الدولة الفاشلة، بل يُعدّ نموذجاً للعنف المؤسساتي المرتبط بسلطوية الدولة القوية، باستثناء عنف بدايات الاستقلال^(٩). ولم يشهد المغرب أزمة سياسية كتلك التي عرفتها السلطوية العسكرية في الأرجنتين مثلاً، أو النظام العنصري في جنوب أفريقيا.

إذا كانت سياقات المصالحة في الحالات السابقة هي الهزيمة العسكرية أو الأزمة السياسية، فإنها تمثّل في حالة المغرب في ترسيخ مشروعية النظام على أساس جديد يسعى إلى التبرؤ من العنف. وتلك السياقات لم تنطلق

8 Marguerite Rollinde, *Le Mouvement marocain des droits de l'homme: Entre consensus national et engagement citoyen*, préf. d'Abderrahim Berrada, Hommes et sociétés (Paris: Éd. Karthala; Saint-Denis: Institut Maghreb-Europe, 2002).

9 انظر التعريف الذي يعطيه برومبورغ للدولة القوية، وتصنيفه للمغرب كدولة قوية: Daniel Brumberg and Dina Shehata, «Introduction», in: Daniel Brumberg and Dina Shehata, eds., *Conflict, Identity, and Reform in the Muslim World: Challenges for U.S. Engagement* (Washington, DC: U.S. Institute of Peace Press, 2009), pp. 1-41.

بسبب أزمة، بقدر ما كانت تعبر عن تصوّر سياسي يسعى إلى تجاوز العنف كوسيلة بديلة لتدبير السياسة. ويمكن قراءتها على أنها نموذج للتحديث السياسي الذي يروم عقلنة العلاقة بين الدولة والمجتمع، والتخلي عن الترهيب والتخويف والتعذيب البدني؛ وهي أساليب توظفها السلطويات بغية تنحية المعارضة وإضعافها والاحتفاظ باحتكارها للعنف. لكننا نجد هذا البعد - بطريقة أو بأخرى - ضمن مقومات السلطوية المبرلة. وما يميّز المصالحة هو أنها لا تتوقّف على البحث عن وسيلة بديلة للعنف، بل تقوم بالاعتراف بإصيبتها العنيف، وتطرّحه للنقاش العمومي، وتفسح المجال للضحايا للتعبير عن معاناتهم، وتسعى إلى المصالحة معهم. وجميعها خصائص لم تمارسها أي من السلطويات المبرلة، باستثناء المغرب.

رابعاً: التأسيس النظري للعدالة الانتقالية

حتى توصل المصالحة في المغرب ممارساتها، اعتمدت على النقاط التالية: عودة الوعي؛ إصلاحات المستبد العادل؛ ضرورات التنمية؛ الوعد بالانتقال الديمقراطي.

- عودة الوعي: في البداية، مثلت المصالحة خلال فترة حكم الملك الحسن الثاني لحظة عودة الوعي لدى الحاكم المستبد، الذي يعترف بأنه مارس العنف، لكنّه يرى أن له الحق كملك في أن يرتكبه؛ إذ هو داخل في نطاق مجاله المحفوظ، وهو «حديقته السرية». إلا أن الملك لم يعد تلك الممارسات العنيفة أخطاء ارتكبها هو، بقدر ما عدّها إجراءات كانت تملئها ضرورات السياسة في مواجهة المخاطر التي تهدّد الوطن والنظام والاستقرار. والمسؤول عنها ليس شخص الملك نفسه، بل المحيطون به الذين كانوا محلّ ثقة لم يكونوا أهلاً لها. هذا هو الخطأ السياسي الذي يعترف به الملك، لكنّه يطرحه باعتباره نتيجة لاختياره اقتسام السلطة مع معاونيه، ولتردّده في معاقبتهم بحزم عوض التسامح معهم، أي إن الخطأ السياسي الذي يعترف الحسن الثاني بارتكابه كان متمثلاً في تسامحه وضعف نزعة احتكار السلطة لديه^(١٠).

- إصلاحات المستبد العادل: ارتبطت المصالحة برزنامة الإصلاحات التي قادها ملك جديد ذو تصوّرات جديدة لكيفية تدبير الملك. وكانت الوسيلة التي وقع بواسطتها تأسيس العدالة الانتقالية في المغرب هي وضع تجربة الهيئة في إطار الإصلاحات السياسية التي شرع المغرب في بلورتها منذ وصول الملك محمد السادس إلى الحكم، وهي الإصلاحات التي عُنيت خصوصاً بالحقوق اللغوية والثقافية وحقوق المرأة.

- ضرورات التنمية: تهدف معالجة الماضي العنيف إلى تحقيق الشروط السياسية الملائمة للتنمية الاقتصادية، عن طريق التصالح مع الماضي. وقد عدّت الانتهاكات سبباً من أسباب غياب التعبئة المجتمعية للمشاركة السياسية، ونُظر إليها باعتبار أنها كانت تشيع أجواء التوتر تجاه الدولة وتدعو إلى الخوف منها، وهي كلّها عوامل غير مساعدة على توفير مناخ التنمية الاقتصادية.

- الوعد بالانتقال الديمقراطي: عدّت التجربة غير منحصرة في المصالحة مع الماضي فحسب، بل ممتدة كي تهيبّ لشروط الانتقال الديمقراطي؛ فلقد مثل المغرب حالة استثنائية ضمن تجارب العدالة الانتقالية، لأنه بادر إلى

١٠ هذه استنتاجات مستخلصة من دراسة نصوص خطب الحسن الثاني واستجاباته الصحافية، من سلسلة انبعاث أمة. انظر: ذاكرة ملك: الحسن الثاني: أجرى الحوارات إيريك لوران، ط ٢ [جدة]: الشركة السعودية للأبحاث والنشر، (١٩٩٣)، ص ٩١-٩٩؛ والحسن الثاني، ملك المغرب، انبعاث أمة (الرباط: مطبوعات القصر الملكي، [د.ت.])، ج ١٧ (١٩٧٢)، ص ٢٣٣، ٢٤٢، ٢٥٥-٢٥٦، ج ٢٩ (١٩٨٤)، ص ٨٣، ٢٧٩، ج ٣٦ (١٩٩١)، ص ٥ و ١٧٤، ج ٣٧ (١٩٩٢)، ص ٨، ٦٩، ٢١٨، و ج ٣٨ (١٩٩٣)، ص ٢٠٥ - ٢١٠.

معالجة ماضيه العنيف في ظل النظام السياسي نفسه. فالملك الذي جرت في عهده تجربة معالجة الماضي العنيف، هو وارث الملك من سلفه، أي من والده الذي وقعت في عهده الانتهاكات. وعلى الرغم من الإصلاحات الليبرالية التي تبناها الملك الجديد في مجالات المرأة والمسألة الأمازيغية والليبرالية السياسية، فإن دعائم النظام السياسي لم تعرف أي تغيير مؤسّساتي. ومع ذلك، فإن تجربة «هيئة الإنصاف والمصالحة» قدّمت على أنها تهيئ للانتقال الديمقراطي.

لم تكن عملية المصالحة - بما هي علامة تحوّل في النظام السلطوي الذي يسعى إلى التحديث السياسي والاقتصادي - كافية لتعبئة عناصر اليسار ودفعهم إلى الانخراط فيها، حتّى عندما تصل تلك المصالحة إلى مستوى إطلاق المعتقلين وتطبيق معايير العدالة التعويضية؛ إذ كانت تتطلّب في الوقت نفسه إعطاءها بُعداً إصلاحياً أوسع، يتمثّل في الوعد بتحقيق تغييرات مؤسّساتية. وقد عكس محتوى هذه التغييرات وتوقيتها البراغماتية السياسية التي طبعت فصائل واسعة من اليسار، بما فيها اليسار الراديكالي. كانت معالم هذه البراغماتية تتمثّل أولاً في اعتراف اليسار بضعفه وعدم تمكّنه من أن يكون قوّة قادرة على التعبئة المجتمعية الواسعة، وتتمثّل ثانياً في الاقتناع بصلاية ترسخ الملكية كمؤسّسة وثقافة في البيئة المغربية، وتتمثّل ثالثاً في تبني خيار التّغيير، في ظلّ توازن القوّة القائم على الدّفاع المتدرّج عن مبادئ حقوق الإنسان بما هو إطار غير راديكالي، ولكنّه ممكن لتحقيق التّعايش والمصالحة بين اليسار والملكية، بل وتحقيق التحالف بينها في مواجهة تحديات فترة المدّ الأصولي.

خامساً: الجدال السياسي والنظري بشأن المصالحة

ارتكز الدّفاع عن مقاربة المصالحة على البراغماتية السياسية في معالجة مخلفات الماضي، وعلى الوعد بتحقيق انتقال ديمقراطي في المستقبل، وتهيئة شروط تحقّقه التدرّجي. وفي مقابل ذلك، أثار معارضو المقاربة المغربية للإصلاح انتقادات تلتقي في عدد من نقاطها مع الانتقادات التي توجّه إلى المصالحة على المستوى العالمي، كما أثاروا انتقادات أخرى لا تهمّ إلاّ الحالة المغربية بشكل خاصّ. وظهرت تلك الانتقادات في شكل مقالات صحافية وكتابات أكاديمية وبلاغات وتقارير لمنظّمات حقوقية مغربية ودولية. وطرح فكرة أن المصالحة والعدالة التعويضية تتعارضان مع مبادئ العدالة الليبرالية، وتهدفان أساساً إلى شرعنة الاستبداد لا إلى تهيئة الانتقال الديمقراطي، وأنها تعكسان تصوّرات مثالية متعارضة مع الفكرة الجوهرية للسياسة⁽¹¹⁾.

ولقد رأى المنتقدون في تغيب المتهّمين بممارسة العنف الدولة عن المساهمة في النقاش العمومي بشأن ماضي المغرب الأليم، وحماتهم من المحاكمة أو المحاسبة الأخلاقية العلنية، إفلاتاً للجلاّدين من العقاب. كما رأوا في غياب المحاكمات تعارضاً مع مبادئ العدالة الليبرالية التي لا يمكن أن تبرّر بحسابات البراغماتية السياسية. ثمّ إن العدالة التعويضية لا يمكنها أن تقبل بديلاً من العدالة الجزائية، التي هي وحدها الوسيلة المشروعة لضمان تحقيق مبدأ العدل، وحصول اقتناع كبير لدى الضحايا بتحقيقه. إن الجزء - لا المصالحة - هو الركن المركزي للعدل في مفهومه الليبرالي. وبدائله ليست إلاّ وسائل مرفوضة من الناحيتين القانونية والأخلاقية. ولا تعدّ نتائج المصالحة في نهاية الأمر تبرير اللاّعدل الذي لا يمكن تبنيه انطلاقاً من حسابات البراغماتية السياسية غير المقنعة البتة؛ ذلك بأن ليس ثمة دلائل مقنعة على أن تقديم المسؤولين إلى المحاكمات يمثّل خطراً فعلياً على

11 «Morocco's Truth Commission: Honoring Past Victims during an Uncertain Present», *Human Rights Watch*, vol. 17, no. 11 (November 2005), and Patricia J. Campbell, «Morocco in Transition: Overcoming the Democratic and Human Rights Legacy of King Hassan II», *African Studies Quarterly*, vol. 7, no. 1 (March 2011).

استقرار النّظام السياسي وضمان مسار الإصلاحات، وأنهم لا يشكّلون بحقّ معارضة متمنّعة بقدره كافية على وقف مسار المحاكمات أو تغيير النظام القائم.

إذا كان هذا الشقّ الأول من انتقادات المصالحة في صيغتها المغربية يتردّد بشكل واسع في الكتابات المعارضة للمصالحة وللعدالة الانتقالية على الصعيد العالمي، فإن الشقّ الثاني يبرز لنا الخصائص المميزة للحالة المغربية.

لا تتوقّف هذه الانتقادات على الكيفية التي مورست بها العدالة التعويضية وتقنيات إجرائها، بل تركّز كذلك على إفراغها من بعدها الحقوقي. وتقرّأها على اعتبار أنها أيديولوجيا تُخفي حقيقة الاستمرار الفعلي لنظام سلطوي لا يتغير، وأنها مكوّن لسياسات تقدّم في الظاهر كإصلاحات، بينما هي ليست في الواقع العميق غير خدع سياسية تسعى إلى تجميل الاستبداد. ورأت هذه الانتقادات أن فصائل المعارضين السابقين التي انخرطت في عملية المصالحة ليست إلا ضحايا الخدع السياسية التي يتقنها نظام سياسي تقليدي يراكم قروناً من التجارب في هذا المجال ويوظّفها في احتواء معارضيه. بل إنها ذهبت في بعض هذه الكتابات إلى التشكيك في نزاهة المساهمين في تلك التجربة، بالنظر إلى ما حصلوا عليه من منافع مادية ثمناً لتبنيهم خيار المصالحة الخادعة^(١٢).

وما أعطى هذا النوع من الانتقادات صدى أكبر في المغرب، مقارنةً بما حصل في دول أخرى، هو أن المصالحة مع الماضي الأليم حدثت بشكل استثنائي في المغرب، في غياب تغييرات موازية مهمة على مستوى المؤسسات والنخب السياسية الحاكمة.

لا شك في أن الكتابات المتأثرة بمقاربات «المصطنع والاصطناع»^(١٣)، توفّر إمكانات مغرية لإغناء قراءة الظاهرة السياسية. لكنّها تسمح - في الوقت نفسه - بحريّة مطلقة للمحلّل في أن يؤوّل الحوادث في غياب أدوات المراقبة المنهجية والتّمحيص في قيمة التوثيق. وتضعف القيمة النظرية لهذه النصوص، عندما تغلب عليها أولوية تصفية الحسابات السياسية على هاجس تعميق فهم خدع السياسة.

عندما نُخرج الجدل في هذه القضايا من نطاق المواجهة الأيديولوجية بين فاعلين متنافسين، تتمثّل أولوياتهم كلها في تحقيق أهداف سياسية، فإننا نبقى أمام سؤالين مركزيين: هل تمكّنت المصالحة التي تبني على البراغماتية السياسية من تحقيق إنجازات غير متعارضة مع فكرة العدالة بمفهومها الليبرالي؟ وإذا لم تقدّم العدالة العقابية - باعتبارها أحد المقوّمات الرئيسة للعدالة الليبرالية - نماذج مقنعة ميدانياً حتى الآن في التعامل مع عنف الدولة، فما هي آفاق تحقّقها مستقبلاً في صيغتها القائمة الحالية؟

لقد تمكّنت المصالحة من تحقيق إنجازات لا يمكن إنكارها، أكان في المغرب أم على الصعيد العالمي. وتتطلب قيمة هذه الإنجازات التركيز على كلّ حالة على حدة. ويرتبط بعض أبعاد هذه المصالحة بما حقّقه بالنسبة إلى الضحايا كأفراد، سواء على المستوى المادّي أو على المستوى المعنوي. كما ترتبط أبعادها الأخرى بانعكاسها على المستوى الوطني الأشمل، بما هي تحقيق لشروط الانتقال الديمقراطي السّلمي، أو تهيئة لأحوال التعايش بين طوائف إثنية أو سياسية بعد فترات الحروب الأهلية الدموية. وبالنسبة إلى حالة المغرب، لا يُعدّ ما حقّقه العدالة الانتقالية من إنجازات بالنسبة إلى الضحايا كأفراد على المستويين المادّي والمعنوي، محلّ خلافات جذرية، وذلك على الرغم من أن أهمّ الانتقادات في هذا المجال تهّم حجم التعويضات الممنوحة للضحايا، وعدد الذين

١٢ انظر مراجعة لمقارنة هذا العهد: عبد الحى مودن، «التغيير السياسي في المغرب بين أطروحتي الإصلاح والتّموية»، وجهة نظر (المغرب)، العدد ٣١ (٢٠٠٧)، على الموقع الإلكتروني: http://www.ribatakoutoub.ma/index.php?option=com_content&view=article&id=25:lautrefacedepolituquemaroc&catid=50:lecture&Itemid=18.

١٣ جان بودريار، المصطنع والاصطناع، ترجمة جوزيف عبد الله؛ مراجعة سعود المولى (بيروت: المنظّمة العربية للترجمة، ٢٠٠٨).

يستحقون تعويضات ماثلة، ونوعية الخدمات التي توفّر ضمن جبر الضرر المعنوي، وهي كلّها انتقادات لا تمسّ مقارنة المصالحة في جوهرها، بما هي تقويم سياسي للعملية.

وتزداد إنجازات العدالة الانتقالية أهمية في مجال مساءلة جرائم الدولة؛ إذ تبقى مبادئ العدالة الليبرالية غايات مثالية لم يتحقّق منها عملياً إلا حالات محدودة جداً؛ فمقابل ما يناهز سبعين مليوناً من ضحايا جرائم الدولة^(١٤)، لم يحاكم من رؤساء الدول المتّهمين بارتكاب تلك الجرائم ولم تنفّذ في حقهم الأحكام الجزائية، إلا ١٧ رئيساً فقط^(١٥). ولا يبدو أن هذا الواقع سيعرف تغييراً يُذكر في ظل السياقات السياسية الحالية أو المتوقّعة في أفق قريب.

غير أن المسألة التي يصعب الجزم بشأنها تتعلق بمدى مساهمة هذه المصالحة في إفسال تطوّر محتّم مستقبلًا نحو تطبيق العدالة العقابية؛ بالنظر إلى أنها ساهمت في إفلات الجلّادين من العقاب، بإسراعها إلى المصالحة بين الضحايا ودولتهم الظالمة. ومع أنه كان من الصّعب تقدير عدد الجلّادين الذين كان من المحتمل معاقبتهم لولا تجربة العدالة التعويضية، فإن هذه التجارب لم تمنع - في بعض الحالات - من اللّجوء إلى العدالة العقابية عندما توافرت شروطها السياسية؛ ففي حالات الأرجنتين مثلاً، قُدّم إلى المحاكمة متّهمون بارتكاب جرائم الدولة، وذلك بعد سنوات من تطبيق تجربة المصالحة، ونُفّذت في حقهم الأحكام.

تؤكد هذه الحالات، على قلّتها، عدم وجود تعارض - على مستوى الممارسة - بين العادتين التعويضية والجنائية. وعلى المستوى النظري، لا يبدو التعارض بين المقاربتين للعدالة من دون مخرج؛ إذ توفّر المقاربة التي يطرحها أمارتيا سن لمفهوم العدالة مرجعاً نظرياً في غاية الأهمية بالنسبة إلى هذا الموضوع. وهو يقترح تجاوز الأطروحات السائدة بشأن العدالة، تلك التي تعتمد على منظور فلاسفة الأنوار، وممثّلم في العصر الراهن هو الفيلسوف جون رولز. فقد بقيت - بحسب سن - مثالية متعارضة مع الواقع المعيش. إن الأولوية في تعريف العدالة وتقويمها ترتبط بتقييم المنجزات الاجتماعية التي تتحقّق فعلاً، بدلاً من الاقتصار على تصوّر المؤسسات وعلى الترتيبات غير الممكنة التحقّق على أرض الواقع؛ تلك التي تسعى إلى ضمان العدالة الكاملة والمطلّقة على المستوى النظري. إن العدالة، بحسب سن، ليست مرتبة كاملة مجرّدة يجب أن نطمح إلى تحقّقها في عالم غير تاريخي كما يقدمها رولز، ولكنّها سلسلة من الممارسات ومن الإصلاحات غير الكاملة، التي نقوم بها في واقع موجود في الحاضر. وتوفّر مقارنة سن مدخلاً جديداً لإعادة النظر في علاقة العدالة الانتقالية بفكرة العدالة الليبرالية، وذلك انطلاقاً من صلب فلسفة الحق الأنوارية^(١٦). ومن هذه الزاوية، لا يصبح تقويم قضايا المصالحة وجبر الضرر الفردي والجماعي وجلسات الاستماع إلى الضحايا، إجراءات تنطلق من مدى التطابق مع فكرة العدالة المثالية، بل يصير دورها متمثلاً في تقليص الظلم على المستوى الميداني اعتماداً على ما أنجز عملياً. ولا تكمن أهمية ما أنجزته العدالة الانتقالية من هذا المنظور في ما تعد بتحقيقه مستقبلاً، خصوصاً أنها تسعى إلى أن تحقّق العدالة الكاملة دونها تمكّن من ذلك، بل هي تتمثّل في مساهمة ما تطبّقه عملياً على أرض الواقع في التقليص الفعلي للظلم.

ولقد وُجّه الصّنف الأخير من انتقادات المصالحة من منطلق النظرية السياسية؛ ففي وقت كانت تتبلور فيه فكرة المصالحة، هناك من عدّها متناقضة مع جوهر السياسة نفسها، وقدّر أنّها غير ممكنة التحقّق على المستوى السياسي،

14 Robert Meister, *After Evil: A Politics of Human Rights*, Columbia Studies in Political Thought/Political History (New York: Columbia University Press, 2011), p. 318.

15 Ellen L. Lutz and Caitlin Reiger, eds., *Prosecuting Heads of State* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2009), pp. 12-14.

16 Amartya Sen, *The Idea of Justice* (London: Allen Lane, 2009).

وأنها تبقى فكرة مثالية. وفيما تسعى المصالحة إلى الشفاء وبثّ التناغم والإجماع والتوحد، تتجه السياسة نحو الخلاف والصراع والتعدد^(١٧).

إن السياسة تنبني فعلاً على التنافر بين أطراف غير متفقة، وهوما يسمّيه كارل شميت «التنافر بين العدو والصديق». ومن هذا المنظور، لا يمكن تصوّر وحدة سياسية في غياب هذا التنافر^(١٨). بيد أن الانتقاد الذي يوجّه إلى المصالحة على اعتبار أنها متنافية مع السياسة، ينطلق من أن المصالحة تعني نهاية التنافر تمامًا. وهي قراءة غير دقيقة؛ تنبني تصوّرًا مثاليًا للمصالحة، ولا تنتبه إلى الكيفية التي تُمارس بها على أرض الواقع. إن المصالحة عندما تُقدّم على أنها تشكّل نهاية التنافر السياسي، لا تكون إلاّ أيديولوجيا لتسويق المصالحة. غير أن التنافر لا ينتهي خلال عملية المصالحة؛ إنّه يستمر، لكنّه يتخذ أشكالًا وأساليب جديدة، ويعتمد على تحالفات جديدة.

يمكن لهذا التأويل أن يشكّل أيضًا قراءة نقدية لأطروحة شميت التي لا تعترف بأن الأطراف المتجاهمة سياسيًا يمكنها أن تدافع عن مصالحها من منطلق أيديولوجيات التعاون والتضامن والسلم، بالقدر نفسه الذي تنطلق فيه من مفاهيم الصراع والعداء والمواجهة؛ ذلك أن هذه التوظيفات ترتبط بالسياقات التاريخية والسياسية والفكرية التي تبلور فيها، أكثر من أن تلتصق بمفهوم للسياسة قارّ ودائم ومتأصل.

سادسًا: المصالحة وتفكيك العنف السياسي

توفّر الحالات التي مورست فيها تجارب الحقيقة والمصالحة منذ بداية الثمانينيات، مواد غنية لفهم الأنظمة السلطوية بصورة أعمق، وللدور الذي كان للعنف في استمرارها ثمّ في التحولات التي شهدتها. ولقد مثّلت عمليات توثيق الانتهاكات التي مورست، وعُرضت على العموم - من خلال جلسات الاستماع في بعض الدول، أو من خلال نشر التقارير النهائية التي وثّقت الانتهاكات، أو من خلال الدراسات التي رافقت هذه التجارب - موادّ غير مسبوقه لتجاوز حواجز التحريم والمنع والتوجّس التي طبعت البحث في مسألة عنف السلطويات.

لقد ظلّ التصوّر السائد بشأن السلطوية ينظر بطريقة معلنة أو ضمنية إلى عنف الدولة - في شكله المادي المرئي، أو في أشكاله البنيوية والرمزية - باعتباره يمثّل الدّعم المركزي لهذا النوع من الأنظمة. ونظرًا إلى أن العنف يُعدّ الأداة التي تعوّض عن غياب الإرادة المجتمعية، فإن تعرية حقيقته وبسط تفاصيله على العموم لا يمكن إلاّ أن يزعزع أركان السلطوية القائمة ويدعوا إلى سقوطها. لقد كانت السرية هي الطابع السائد في ممارسة عنف الدولة، والرقابة هي الأداة التي تسعى إلى منع تداول موضوع عنف الدولة في الفضاءات العمومية. ولم تقع تعرية تفاصيل عنف السلطويات إلاّ بعد سقوطها، أو في مراحل متقدّمة من تحوّلها. غير أن بسط عنف الدولة من دون حدوث تغييرات في طبيعة النظام السياسي (وهو الخاصية المتميزة للتجربة المغربية في المصالحة)، يوفّر حالة نادرة لتوثيق حجم العنف في السلطويات، وللكيفية التي تتمكّن بها السلطويات من نبذ العنف على المستوى التّطري. وتسمح الكيفية التي جرت بها عملية اعتراف النظام بممارساته العنيفة، بتحديد ما يعده

17 Andrew Schaap, *Political Reconciliation*, Routledge Innovations in Political Theory; 15 (London; New York: Routledge, 2005), p. 8.

18 Carl Schmitt, *The Concept of the Political*, Translation, Introduction, and Notes by George Schwab; with Leo Strauss's Notes on Schmitt's Essay; Translated by J. Harvey Lomax; Foreword by Tracy B. Strong (Chicago: University of Chicago Press, 1996).

النظام مصادر قوته البديلة من العنف. كما أنه يوفر مناسبة للتساؤل عن آفاق ترسخ سلطوية من دون عنف، أو لاعتبار المفهومين متعارضين على المستويين النظري والعملي.

لقد سمحت تجربة المصالحة بتوثيق غير مسبوق في دقته للعنف الذي مارسته الدولة تجاه مواطنيها، منذ الاستقلال وطوال أربعة عقود ونصف عقد من الزمن. ويوفر الأرشيف العمومي للهيئة - فضلاً عن التقرير الختامي - تسجيلات جلسات الاستماع العمومية، وتقارير ولوائح مازالت تُنشر منذ انتهاء فترة الهيئة من جانب المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي تكفل بالإشراف على تنفيذ توصيات الهيئة. إضافة إلى ذلك، توفرت لنا نصوص غنية تتعلق بالاعتقال وأوضاعه وسياقاته. وقد كانت في قيد التداول بشكل سرّي ومحدود، لكنّ التوسّع التدريجي لحرية التعبير ومناخ المصالحة حولها قد سمح ب بروز نوع أدبي واسع الانتشار يُعرف بكتابات الاعتقال، وهو يُدرج اليوم في القنوات الإعلامية وفي البرامج التعليمية. كما أن تقارير الجمعيات الحقوقية المغربية والدولية ومنشوراتها ومختلف أشكال نشاطها، تساهم هي بدورها في إغناء المعطيات المتعلقة بهذا الموضوع الذي لم تقب مناقشته مقتصرة على الفضاء الخاص المراقب والمحاصر.

تشير المعطيات الكمية إلى أن عنف الدولة في المغرب مورس طوال فترة الاستقلال، وأنه ارتبط بحوادث تاريخية وسياسية مختلفة، وأنه مسّ في فترات متباعدة كلاً من المناطق القروية والحضرية، وأن ضحاياه متنوعون من حيث انتماءاتهم السياسية ما بين وطنيين ويساريين وراдикаليين وعسكريين ومدنيين وأفراد لا انتماء حزبي لهم، وصحراويين وإسلاميين. وهم يضمّون رجالاً ونساءً من أعمار متباينة. ولقد تباينت أنواع العنف المرتكب ضدهم ما بين الاحتجاز القسري، والتعذيب، والاعتقال. ونشرت تقارير الهيئة قائمة كاملة بالضحايا، ومعطيات عن أنواع الانتهاكات التي تعرّضوا لها. كما أن مسلسل المصالحة شمل تقديم تعويضات مالية لما يناهز عشرة آلاف من الضحايا وذويهم، والشروع في برامج لحفظ الذاكرة وجبر الضرر المعنوي. وقد تأسس في مناطق مختلفة من المغرب، في شكل مراكز ومؤسّسات ثقافية واجتماعية تهدف إلى ردّ الاعتبار إلى الضحايا وذاكرتهم^(١٩).

يُعدّ هذا الاعتراف العلني بالجرائم التي ارتكبتها الدولة غير مسبوق في تاريخ السلطويات. وقد ارتبط في الحالات التي شهدت مثيله بحدوث تحوّل سياسي، وُظفت فيه المعطيات عن العنف لإدانة النظام السابق من جهة، ولتبرير النظام الجديد وترسيخ شرعيته من جهة أخرى. لكنّه لم يهدف في حالة المغرب إلى إزالة المشروعية عن النظام الذي جرت في عهده الانتهاكات، والذي تستمر ركائزه في عهد الملك الذي تزعم مسلسل المصالحة؛ ذلك الذي يستمد مشروعيته من انتماؤه إلى مؤسّسات العهد السابق وثقافته وتاريخه. إضافة إلى ذلك، لم يقدّم الملك الجديد عهدّه باعتباره قطيعة مع الماضي، بل ظل يركّز على أنه استمرارية مع نظام متجدّد في التاريخ. إن الاعتراف بالماضي الأليم إذن، لم يعن التنكّر لمؤسّسات وتقاليده ولزعامة الماضي.

في الوقت نفسه، كانت ضرورة المصالحة متعارضة مع تبرير عنف الدولة بأنه سلوك مشروع أملت ضرورة حماية قضية نبيلة، كالوحدة الوطنية أو الاستقرار السياسي. كما أنها كانت تناوئ فكرة أن عنف الدولة كان ردّة فعل على سلوك عنيف وعدواني من جانب المعارضة. لقد اقتصر مسلسل المصالحة على تحمّل الدولة مسؤوليتها عمّا ما جرى، وخلا من إلقاء اللوم على أطراف معارضة وطنية أو أجنبية. إلا أن هذه المسؤولية لم تصل إلى درجة

١٩ المملكة المغربية، هيئة الإنصاف والمصالحة، لجنة وطنية للحقيقة والإنصاف والمصالحة، التقرير الختامي، ج ٦ في ١ مج (الرباط: المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ٢٠٠٧)، ج ٣: إنصاف الضحايا وجبر الأضرار؛ والمملكة المغربية، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، «التقرير الرئيسي لتابعة تفعيل وصيات هيئة الإنصاف والمصالحة»، (كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٩).

تقديم المسؤولين عن الجرائم للمساءلة للعمومية أو للمحاكمة. وفي المقابل، لم يصدر في حق أولئك عفوٌ يحميهم من الملاحقة مستقبلاً.

تميّز هذا التصوّر المركّب لماضي عنف الدولة في المغرب من تجارب المصالحة في دول أخرى، لم تر العنف عائدًا فقط إلى ممارسات الدولة بل إلى ردّة فعل على عنف المعارضة (مثل حالة البيرو). وقد قدّم عدد من الجلادين إلى المحاكمة في بعض الحالات مثل الأرجنتين، كما صدر في حقّهم العفو مثلما حصل في جنوب أفريقيا، أو صدرت قوانين تحميهم من المتابعة القضائية كما في تشيلي. وتعكس هذه المتابعات المتباينة في تجارب المصالحة عبر العالم خصوصيات السياقات التي تبلورت فيها، كما أنها تُعدّ مداخل لفهم الأسباب التي تؤدّي بالنظام السياسي السلطوي إلى ممارسة العنف. وتكمن أهمية هذا الموضوع في أنها تساعد على تحديد مدى قدرة النظام السلطوي على التحوّل إلى نظام آخر، ديمقراطي أو سلطوي غير عنيف. كما تكمن أيضًا في إبراز التغييرات المؤسساتية والقانونية التي تطلّبتها عملية الانتقال هذه، ومراحل تطبيق هذه التغييرات وتفعيلها. إنّها تُظهر أخيرًا الاستمرارية التي تطبع بعض مقوّمات النظام السابق، تلك التي تقع المحافظة عليها في تجارب المصالحة. ويجب الإشارة إلى أن هذه التحوّلات لم تعرف مسارات أحادية الاتجاه، بل شهدت تقلّبات في الخيارات والممارسات التي اتّبعتها؛ ففي جنوب أفريقيا مثلاً، اشترط على الجلادين لكي يحصلوا على عفو، الاعتراف العلني والمنفصل بكلّ الانتهاكات التي ارتكبوها. بيد أن هذا الشرط لم يطبّق عملياً؛ إذ لم تجرّ حتى الساعة متابعة المتهمين الذين امتنعوا عن تقديم اعترافاتهم⁽²⁰⁾. وشهدت الأرجنتين قرارات متعارضة بشأن الجلادين الذين حصلوا على الحصانة؛ فقد قدّم بعضهم إلى المحاكمة، وصادر العفو بشأنهم لاحقاً، ثمّ قدّموا بعدها إلى المحاكمة ثانية، وصدرت في حقّهم أحكام يقضون بموجبها اليوم عقوبة السجن.

تُبرز حالة المغرب - المختلفة عن باقي تجارب المصالحة في العالم - قدرة النظام القائم على معالجة ماضيه العنيف، مع الحفاظ على مقوّماته الموروثة؛ ذلك أنه هو نفسه الذي يحتضن مسلسل المصالحة مع ضحايا ماضيه. وعلى الرغم من أن العملية قد رافقها الحديث عن الانتقال الديمقراطي، فإن ذلك الانتقال كان يقدّم على أنّه وعد سيجري تحقيقه في المستقبل، وعلى أن عملية المصالحة هي التي تهيئ شروطه. ولقد جرت مراحل المصالحة كلها في ظل المؤسسات والقوانين والطقوس القائمة.

وفي هذا السياق، ظهر عنف الدولة سلوكاً غير مشروع، انطلاقاً من معايير القوانين الدولية التي تحمي حقوق الإنسان. وقد اعتمدت الهيئة على نصوص القانون الدولي المتاحة في تعريف الانتهاكات وتصنيفاتها. وجرى إبعاد مرجعيات محلية أو تراثية بشكل كلي، وكان غرض تداولها في السابق تبرير تلك الانتهاكات عندما كان يجري الاعتراف بالحوادث التي ارتبطت بها. وقد وضع هذا الخيار السلطوية المغربية أمام تحدّي مدى تعارضها مبدئياً مع شروط المشروعية القانونية على المستوى الدولي. وعكست هذه المبادرة شجاعة وثقة بالنفس غير مسبوقتين لنظام سلطوي. وأجرت هذا الامتحان العسير لجنةً وطنيةً غير مرتبطة بأي مؤسسة دولية، على عكس ما كان عليه الأمر في كلّ من إلسلفادور وغواتيمالا مثلاً. وإذا كان تدويل المسلسل سيمنح التجربة صدقية أكبر، وربّما كان سيغيّر مسارها كلياً، فإنّ الحرص على أن تكون المصالحة نابعة من مؤسسات وخبرات وطنية كان يعكس تشبّث النظام بمساءلة نفسه انطلاقاً من سيادته ومن قدراته المؤسساتية الذاتية.

لم تسع عملية المصالحة في المغرب إلى تبرير عنف الدولة باعتباره ردّة فعل على عنف المعارضة. وجرى التخلّي عن

20 Ole Bubenzer, *Post-TRC Prosecutions in South Africa: Accountability for Political Crimes after the Truth and Reconciliation Commission's Amnesty Process* (Leiden; Boston: Martinus Nijhoff Publishers, 2009), p. 231.

النعوت التي كان المعارضون في السابق يوصفون بها، باعتبارهم مجرمين وعملاء للخارج ومغرّراً بهم. كما جرى تجنّب التصنيفات السياسية التي كانوا يوضعون فيها، من قبيل الشيوعيين والملحدّين والانفصاليين والمتطرّفين الإسلاميين، وهي كلّها تصنيفات كانت تسعى إلى تجريمهم، وإلى اعتبارهم عناصر غريبة عن مقوّمات الجماعة الوطنية الموحّدة والمنسجمة. و عوض ذلك، جرى تبني مفهوم «ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان». ومنع هذا النعت المحايد الدولة سياسياً من وضع ممارساتها العنيفة في أي سياق تاريخي. كان هذا الخيار يدعّم موقف إبراز لا مشروعية الممارسات العنيفة للدولة على المستوى القانوني، خاصة أن جلّها وقع بشكل سرّي أو في غياب احترام القوانين ومعايير المحاكمات العادلة. غير أنه كان في الوقت نفسه يُفرغ تلك الممارسات من محتواها السياسي. وإذا كانت الدولة قد ارتكبت انتهاكات قانونية تجاه ضحايا أبرياء من التهم التي كانت موجهة إليهم، فما الذي دعاها إلى أن تفعل ذلك؟ ثم - وهذا هو البعد الأكثر أهمية في هذا الموضوع - ما الذي يجعل مشروعيتها قائمة حتى اليوم، على الرغم مما ارتكبته في الماضي ومن أنها لم تعرف تحولات مؤسّساتية؟

إذا كانت الدولة قد قبلت بأن تتجنّب سياق أفعالها السياسي، فإن الضحايا اختاروا أن يقدّموا قراءات متباينة لما تعرّضوا له. ولقد ركّز صنف أول من هذه القراءات على اعتبار أن عنف الدولة هو سلوك عشوائي مسّ أفراداً لم تكن لهم أفكار معارضة للدولة، ولم يكونوا منتبّهين إلى أي تيار سياسي. وهناك صنف ثان من القراءات التي اعترفت بموافقها المعارضة للدولة، لكنّها لم تر الدولة كتلة منسجمة، بل قدّمتها على أنها مؤسّسة؛ تتكوّن من ملكية ذات مشروعية سياسية موروثّة تقوّت بفضل دورها الوطني في مواجهة الاستعمار، ومن محيط ملكي يفتقر إلى المشروعية لاحتفاظه بروابطه مع الدولة المستعمرة الأمّ، ولسعيه إلى الاستمرار في الدفاع عن المصالح الاستعمارية. وفي الوقت نفسه، لم تعتبر هذه القراءة الضحية غير مسيّس، بل اعتبرته مناضلاً يدافع عن مشروع سياسي هو امتداد لأفكار الحركة الوطنية المتحالفة مع القصر في سعيها إلى تحقيق الاستقلال منذ نشوئها^(٢١). ولم تكن المعارضة تستهدف الملكية، بقدر ما كانت تنوّن إلى أن تسترجع الملكية دورها الوطني الرائد، وذلك عن طريق التخلّي عن عملاء الاستعمار (الذين كان الجنرال أوفقيّر ممثّلهم الأبرز)، وإعادة تقوية التحالف مع المناضلين الوطنيين. ولم يُعدّد هذا الصنف من القراءات تهمّ العنف التي وُجّهت إلى المناضلين المعارضين غير مؤامرات تهدف إلى الحؤول دون تحالف محتمل بين الملكية والحركة الوطنية^(٢٢). وفي صنف ثالث من القراءات، رُفضت صفة الضحية، وجرى تبني المشروع السياسي المعارض الذي لم يبلغ خيار اللجوء إلى العنف في مواجهة الدولة. كما اعترّف في هذه القراءة بأن المواجهة كانت تُعدّ صراعاً سياسياً بين دولة قائمة وتيار سياسي يسعى إلى التغيير، مثلما هي الحال بالنسبة إلى أي وضعية سياسية عادية. ولكن على الرغم من أن هذه المواجهة كانت غير متكافئة بحكم أن المعارضة كانت تفتقر إلى عدتها، فإن الدولة وظّفت أدوات بالغة العنف للقضاء على معارضة ضعيفة في الأصل^(٢٣).

مع تباين هذه القراءات لسياقات عنف الدولة وتجنّب الدولة الخوض فيها، فإنّها لم تُضعف مشروعية الدولة، ولم تلغ إمكانات إصلاحها لنفسها من الداخل على الرغم من ظلمها. وحتى تلك المطالب بمحاكمة الجلّادين لم تستهدف إطاحة النظام القائم، بل رأت أن مساءلات من هذا القبيل لن تعمل إلا على إضفاء المزيد من المشروعية على نظام لا يتردّد في إنجاز إصلاحات شجاعة.

٢١ هيئة الإنصاف والمصالحة، جلسات الاستماع العمومية، تسجيلات في أقراص مدججة.

٢٢ إضافة إلى الشهادة التي يقدّمها أحمد بن منصور في جلسات الاستماع العمومية التي تعكس هذا الصنف من قراءات الضحايا للسياقات السياسية للعنف الذي مورس عليهم، قام بنشر أفكاره في: أحمد بن منصور، عناقيد من ذكريات العسف وصور من زنازن المحنة (مراكش: المطبعة والوراقة الوطنية، ٢٠٠٣).

٢٣ أحمد حرزني، جلسات الاستماع العمومية.

تجسّبت الدولة في المغرب المحاكمات، على غرار ما حدث في جلّ تجارب المصالحة عبر العالم. ولم تلغ تجربة المصالحة في الصيغة المغربية إمكان إجراء المحاكمات مستقبلاً، عن طريق امتناعها من تقديم العفو أو الحماية القانونية في هذا المجال. كما أنها لم تسير قراءات الضحايا لسيقات العنف الذي مورس عليهم. ولم يُربط العنف في تحليل الهيئة بأسباب سياسية، بل عُدّ نتيجةً لخلل في وظائف الإدارات المعنية بتدبير العنف وفي احترام القانون. لقد حدثت الانتهاكات لأن الأجهزة الأمنية كانت مستقلة عن أي مراقبة، وكانت - تبعاً لذلك - تتمتع بسلطات مطلقة. وفي الوقت نفسه، أخذت السلطة القضائية ونُخبها بواجب حماية المواطنين من تجاوزات الإدارات، وعلى رأسها الأجهزة الأمنية. يضاف إلى ذلك وجود نقص في التربية على الحقوق على مستوى الدول والمجتمع المحلي معاً.

لقد سمحت هذه المقاربة التقنيّة لأسباب العنف الدولة بتقديم اقتراحات عملية قابلة للإنجاز من أجل وضع حدّ لعنف الدولة، في ظلّ انعدام توافق فكري حول سياقات العنف السياسي. وعلى الرغم من طابعها التقني، فإن إنجاز الإصلاحات من هذا المنظور لا يمكنه إلا أن يمسّ مقومات أساسية للنظام السلطوي. وهي تهمّ بالخصوص: تدعيم استقلالية السلطة القضائية، وإخضاع الأجهزة الأمنية للمساءلة السياسية والقانونية.

وتسمح حالة المغرب بفهم مدى قدرة السلطوية على أن تعترف بممارساتها العنيفة، وتنفيذ التوصيات لوضع حدّ لها، وبالبحث عن ترسيخ فكري للإصلاحات المتبناة، من دون أن يؤدي ذلك إلى تقويض دعائم السلطوية، ومن دون الحاجة إلى ترسيخ مؤسسات ديمقراطية بديلة. وتظهر إلى حدّ الآن إشارات متناقضة، لا يسمح التراكم المحدود للمعطيات على مستوى الممارسة بتقديم أجوبة حاسمة بشأنها. إن اعتراف الدولة بإصابتها العنيف لم يمسّ مشروعية الدولة المستمدّة من تاريخها.

لقد وظّفت السلطويات العسكرية اللاتينية فكرة أن الانتقال الديمقراطي يعني العودة إلى الفترة الليبرالية السابقة لظهور الدكتاتوريات، وذلك في سبيل الترسّخ التاريخي لمشروعية الانتقال الديمقراطي. ومن هذا المنظور، عُدّت هذه الدكتاتوريات عطفاً أصاب مسار التطوّر السياسي اللاتيني، الذي يعمل الانتقال الديمقراطي على تصحيحه⁽²⁴⁾. وحتى في تلك الحالات التي استمر فيها الدّفاع عن مزايا السلطوية وقدرتها على تحقيق النمو الاقتصادي وضمان الاستقرار كما كان الأمر بالنسبة إلى أنصار دكتاتوريات بينوشيه في تشيلي، عُدّت تلك محاولات يائسة من أجل إعادة إحياء خيار سياسي حُكِم عليه بالفشل. حدث الشّيء نفسه في جنوب أفريقيا التي فقد فيها نظام الأبارتيد مشروعيته السياسية على المستويين الوطني والدولي.

أمّا في المغرب، فقد اختلف الأمر؛ فإذا كان النظام السياسي قد تبني مبادئ حقوق الإنسان بشكل واضح على المستوى القانوني، فإن ذلك لم يعن التّخلي عن جذوره التاريخية وعن أصول مشروعيته التقليدية التي تعود إلى عهد الأدارسة؛ ونعني الدولة الإسلامية الأولى التي أسّست في القرن الثامن، وتجدّدت بظهور الدولة العلوية في منتصف القرن السابع عشر. وفي مقابل تبني الماضي الليبرالي الأميركي - اللاتيني بديلاً للسلطوية ووسيلةً لمعالجة الماضي الأليم، ركّزت المصالحة في المغرب على أن الانتهاكات نتجت من المؤسسات الأمنية والقضائية، المرتبطة بالبيروقراطية الحديثة، المدنية منها والعسكرية، أكثر من ارتباطها بالمؤسسات والثقافة التقليدية. كما أن الجنرال أوفقيير - السياسي الذي قام بدور مركزي في الدولة، وظلّت تُوجّه إليه أصابع الاتهام على أنه المسؤول الرئيس عن جرائم الماضي - قد نُظر إليه بعد وفاته (في إثر تخطيطه لمحاولة الانقلاب ضدّ الحسن الثاني سنة

24 Greg Grandin, "The Instruction of Great Catastrophe: Truth Commissions, National History, and State Formation in Argentina, Chile, and Guatemala," *American Historical Review*, vol. 110, no. 1 (February 2005), pp. 46-67.

١٩٧٢) على أنه حالة شاذة ومتعارضة مع النظام الملكي نفسه ومع تصوّراته وخياراته السياسية، أكثر ممّا نظر إليه من زاوية أن علاقة عضوية جمعته بالملكية^(٢٥).

وقد عدّت المواجهة المتوتّرة بين المؤسسة الملكية وفصائل الحركة الوطنية المعارضة (وهي المواجهة التي بدأت مع مطلع الستينيات، ودامت زهاء ثلاثة عقود، شهدت فيها معظم حالات الانتهاكات) فترة استثنائية مؤقتة انتهت بتعيين حكومة اليوسفي قبيل نهاية حكم الملك الحسن الثاني، وأعدت المياه إلى مجاريها بين ملكية ذات مشروعية تاريخية، وحركة وطنية تمثّل الحدّات السياسية، وقد جمع بينهما النضال ضدّ الاستعمار منذ ثلاثينيات القرن العشرين^(٢٦). حدث ذلك في ظل النظام السياسي السلطوي نفسه قبل تجربة المصالحة، واستمرّ خلالها وبعدها.

هيأت هذه القراءات لطبيعة عنف الدولة في المغرب وإجراءات جبر الضّرر لمصلحة ضحاياه، ظروف مصالحة سلمية بين النظام وماضيه الأليم، من دون أن يتعرّض ذلك النّظام لتغييرات بنيوية. بل إن الإصلاحات المؤسساتية التي التزم النظام بتحقيقها، وخصوصاً في مجال استقلالية القضاء ووضع الأجهزة الأمنية تحت مساءلة المؤسسات السياسية المدنية، مازالت في طور التهيؤ الموعود. وحتى إذا ما وقع التّنصيب على بعضها بشكل أكثر دقّة في النصوص القانونية^(٢٧)، فإن ذلك لن يضمن بالضرورة تفعيلها الأكمل على أرض الواقع.

يبقى هذا الموضوع متعلّقاً بمدى قدرة السلطوية على أن تطبّق هذه الإصلاحات، التي تعني في نهاية الأمر تحلّي النظام السياسي عن اللجوء إلى العنف ضدّ مواطنيه في تدبير الشأن السياسي. وإذا ما تحقّق ذلك - وهو الأمر الذي نشهد تطبيقه تدريجياً، وإن لم يخل ذلك التطبيق من تراجعات بين الفينة والأخرى - فهل سيكون مكسباً يقوّي من مشروعية السلطوية وضمان استمراريتها، أم أنه سيوسّع إمكانات التعبئة المجتمعية المطالبة بتوسيع مشاركة سياسية فعلية؛ من خلال مؤسّسات منتخبة متمتعة بسلطات مضمونة في تدبير الشأن السياسي ومستقلة عن الخيارات الاستراتيجية التي لايزال القصر مصدرها؟

ليس الجواب محسوماً؛ فقد أظهرت الاحتجاجات التي عرفها المغرب في سياق الربيع العربي، أن النظام لم يقم بتفعيل توصيات «هيئة الإنصاف والمصالحة» المتعلقة بالإصلاحات المؤسساتية، إلّا تحت ضغط الشارع، وهو الأمر الذي يشير إلى بقاء تصوّرات النظام بشأن المصالحة متعلّقة بميزان القوى بين الإصلاحيين والمحافظين.

وهنا، لا يمكن الحسم إمبريقياً في الدّور الذي أدته تجربة المصالحة لجعل النظام يتجاوز قوّة الرّجّة الثورية التي هزّت المنطقة. لكن لا يمكن في الوقت نفسه إغفال أن التدابير الإصلاحية التي كان النظام المغربي قد دشّنّها قبل سنوات من اندلاع الربيع العربي (بما فيها فتح ملفّات الماضي الأليم)، قد وفّرت له الإمكانيات والخبرات والقنوات الضرورية للاستجابة لمطالب الشارع بفعالية وسرعة. لكن، على الرغم من أن الإصلاحات السابقة للربيع العربي أو اللاحقة له، لم تؤدّ في النّهاية إلى تغيير بنيوي عميق للنظام السلطوي، فإن تقوية فرص الديمقراطية في المغرب مستقبلاً لا تتعلّق فقط بالمطالبة بسنّ قانون يؤسّس للمشاركة الواسعة في ظلّ تقليص سلطات الملك، بل تتعداها إلى المطالبة بالسّعي الفعلي إلى التّأثير في تدبير الشؤون العامة بحريّة ومن دون خوف من عنف الدولة. وهذه الوضعية هي بلا شك قائمة اليوم في المغرب.

٢٥ ذاكرة ملك: الحسن الثاني: أجرى الحوارات إيريك لوران.

٢٦ عبد الحفي مودن، «الحدّات السياسية في المغرب»، الثقافة المغربية، العدد ١٧ (تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠٠٠)، ص ٢٤-٣٥.

٢٧ الجريدة الرسمية، العدد ٥٩٦٤ مكرر (٣٠ تموز/ يوليو ٢٠١١).

ملحق

يُعدّ التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة أهم مصدر للمعطيات المرقمة والموثقة عن ضحايا عنف الدولة في المغرب في الفترة ١٩٥٦ - ١٩٩٩. وقد تلاه تقرير ثان صدر سنة ٢٠٠٩ وقدم أحدث معلومات عن الموضوع. وكانت هيئة الإنصاف والمصالحة قد حصرت عنف الدولة في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان كما تعرّفها نصوص القانون الدولي، إن لجهة الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي أو الوفاة في أثناء الاختفاء أو الاعتقال أو التعذيب، أو الوفاة خلال التظاهرات والاحتجاجات، والاعتداء الاضطرابي، سواءً في المغرب أم في الخارج، والاعتداء الجنسي. وقد ارتكبت هذه الانتهاكات في سياق حوادث سياسية متفرقة عاشها المغرب منذ الاستقلال سنة ١٩٥٦، على غرار الصراعات الحزبية في مطلع الاستقلال، وحوادث الريف سنة ١٩٥٨ - ١٩٥٩، والحركات الاحتجاجية التي عاشتها مدن مغربية في سنوات ١٩٦٥ و ١٩٨١ و ١٩٨٤، والاعتقالات في مراكز سرية في حق المتهمين بالتورط في انقلابي سنتي ١٩٧١ و ١٩٧٢، والقمع الموجه ضد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وضد الحركة الماركسية اللينينية، والصحراويين، والحركة الإسلامية.

توصّلت الهيئة من خلال التحريات التي أجرتها إلى تحديد هوية ٧٩٤ من المتوفين لأسباب سياسية، وإلى اعتبار ٩٧٧٩ حالة ضحايا للاعتقال التعسفي من طرف الدولة. وبقيت ٧ حالات اختفاء عالقة أشهرها حالة المهدي بركة^(٢٨).

تبدو هذه الأرقام قليلة مقارنة بحالات الأرجنتين التي شهدت ٨٩٦٠ حالة اختفاء موثقة، وتشيلي (٣٤٢٨ حالة)، وإسلفادور (٢٧٠٠ حالة)، وسيري لانكا (٢٧٠٠ حالة)^(٢٩).

تبدو الأرقام التي توصلت إليها هيئة الإنصاف قليلة مقارنة بما كان رائجاً في الكتابات بشأن ضحايا بعض الحوادث السياسية التي شهدت مستويات عالية من العنف مثل قمع منطقة الريف (ذكرت أرقام أن ضحايا كل من الريف في الفترة ١٩٥٨ - ١٩٥٩ والدار البيضاء في آذار/ مارس ١٩٦٥ هم بالآلاف، بينما لم تتعرف الهيئة إلا على ٩٠ حالة وفاة في حوادث الريف و ٥٠ حالة في حوادث الدار البيضاء). وبالرغم من صعوبة الحسم النهائي في هذه الأرقام، فإنه لم تظهر بعد معطيات موثقة من أي مصدر مغربي أو دولي تدعو إلى إعادة النظر في نتائج هيئة الإنصاف والمصالحة.

الأرقام التالية:

بلغ العدد الإجمالي لحالات الأشخاص الذين تم استجلاء الحقيقة عن مصيرهم ٧٤٢ حالة، منها ٦٦ حالة لم يجز استجلاء الحقيقة بشأنها^(٣٠). وبلغ مجموع حالات الاختفاء القسري ٨٠٨ حالات.

وفي تقرير متابعة التوصيات، يقدم الجدول ٨٧٢ حالة اختفاء قسري.

٢٨ هذه الأرقام مستخلصة من: المملكة المغربية، المجلس الاستشاري لحقوق الانسان، «التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة، الكتاب الثاني: الحقيقة والمسؤولية عن الانتهاكات» (الرباط، ٢٠٠٦)، الفصلين الرابع والخامس، ص ٥١ - ١٣٩. أيضاً المملكة المغربية، المجلس الاستشاري لحقوق الانسان، «التقرير الرئيسي لمتابعة تفعيل وصيات هيئة الإنصاف والمصالحة» (كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٩)، ص ٣٣ - ٥٣. بالنسبة إلى الأرقام المتعلقة بحالات الاختفاء العالقة وعدد ضحايا حوادث الريف الموثقة والمحينة، فقد حصلت عليها في استجواب أجرته مع المسؤولين عن متابعة ملفات ضحايا الانتهاكات الجسمية في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بتاريخ ٢٧ حزيران/ يونيو، ٢٠١٣.

29 Priscilla B. Hayner, *Unspeakable Truths: Transitional Justice and the Challenge of Truth Commission*. 2nd ed (New York: Routledge, 2011), pp. 268-273.

٣٠ التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة، الكتاب الثاني، ص ١٠٩.

حالات الاعتقال التعسفي: (٣١) تشمل الوفاة في أثناء الاختفاء أو الاعتقال، التعذيب، الوفاة خلال حوادث اجتماعية (التظاهرات والاحتجاجات)، الاغتراب الاضطراري، التعرض لاعتداء جنسي (ص ٦٥).

الأرقام: (٣٢)

٩١٠٦	طلبات خارج أجل هيئة التحكيم السابقة:
١٠٩٤٠	طلبات جديدة مقدمة إلى الهيئة
٢٠٠٤٦	المجموع:

تصنيف الطلبات بحسب الانتهاكات (٣٣)

العدد	نوع الانتهاكات
١٤٨	الوفاة في أثناء الاختفاء أو الاعتقال
١٠٧٥٨	التعذيب
٦٠	الوفاة خلال حوادث اجتماعية
٤٨	إصابة بالرصاص خلال حوادث اجتماعية
٢٩٥	الاغتراب الاضطراري
١٠٢	الاضطرار إلى الاختفاء داخل الوطن
٣٨٦	التعرض لاعتداء جنسي
١١٧٩٧	المجموع

مجموع الملفات المفتوحة من قبل الهيئة: ١٦٨٦١ ملفًا.

الملفات التي أُتخذت بشأنها قرارات إيجابية: ٩٧٧٩ ملفًا.

قرارات سلبية عدم الاختصاص، الرفض، أو معلومات ناقصة: ٧٠٨٢ قرارًا (٣٤).

في تقرير متابعة التوصيات

ارتفع عدد معلومي الهوية من الضحايا المتوفين خلال الحوادث الاجتماعية من ٢٧ إلى ٤٦ ضحية بالنسبة إلى حوادث الدار البيضاء سنة ١٩٦٥، ومن ٢٦ إلى ٧٦ ضحية بالنسبة إلى حوادث الريف، ومن ١١ إلى ١٦ ضحية بالنسبة إلى حوادث سنة ١٩٨٤ في الناظور.

تعرفت الهيئة على هويات ٢٧ شخصًا من ضحايا حوادث آذار/ مارس ١٩٦٥ في الدار البيضاء، وتسلمت من عائلات الضحايا ٨ طلبات فقط.

بالنسبة إلى الحالات العالقة ٦٦ حالة تم اكتشافها ما عدا ٩ حالات: الرويسي، بنبركة، المنوزي، أتكو أحمد بن علي، أكودار اليزيد، الوسولي عمر، الصلحي المدني، إسلامي محمد، عبد الرحمن درويش.

٣١ التقرير الختامي لهيئة الانصاف والمصالحة، الكتاب الثالث: انصاف الضحايا وجبر الاضرار، ص ٦٤-٧٧.

٣٢ المصدر نفسه، ص ٦٤.

٣٣ المصدر نفسه، ص ٦٥.

٣٤ المصدر نفسه، ص ٧٦-٧٧.

المراجع

١- العربية

كتب

- بنمنصور، أحمد. عناقيد من ذكريات العسف وصور من زنازن المحنة. مراكش: المطبعة والوراقة الوطنية، ٢٠٠٣.
- بودريار، جان. المصطنع والاصطناع. ترجمة جوزيف عبد الله؛ مراجعة سعود المولى. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٨.
- الحسن الثاني (ملك المغرب). انبعاث أمة. الرباط: مطبوعات القصر الملكي، [د. ت.].
- ذاكرة ملك: الحسن الثاني: أجرى الحوارات إيريك لوران. ط ٢. [جدة]: الشركة السعودية للأبحاث والنشر، ١٩٩٣.
- المملكة المغربية، هيئة الإنصاف والمصالحة، لجنة وطنية للحقيقة والإنصاف والمصالحة. التقرير الختامي. ٦ ج في ١ مج. الرباط: المجلس الاستشاري لحقوق الانسان، ٢٠٠٧. ج ٣: إنصاف الضحايا وجبر الأضرار.

دوريات

- موذن، عبد الحي. «التغيير السياسي في المغرب بين أطروحتي الإصلاح والتّمويه». وجهة نظر (المغرب): العدد ٣١، ٢٠٠٧. على الموقع الإلكتروني: http://www.ribatalkoutoub.ma/index.php?option=com_content&view=article&id=25:lautrefacepolitiquemaroc&catid=50:lecture&Itemid=18.
- موذن، عبد الحي. «الحدائث السياسية في المغرب». الثقافة المغربية: العدد ١٧، تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٠.

وثيقة

- المملكة المغربية، المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. «التقرير الرئيسي لمتابعة تفعيل وصيات هيئة الإنصاف والمصالحة». (الرباط، كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٩).
- المملكة المغربية، المجلس الاستشاري لحقوق الانسان، «التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة، الكتاب الثاني: الحقيقة والمسؤولية عن الانتهاكات» و«الكتاب الثالث: انصاف الضحايا وجبر الاضرار». (الرباط، ٢٠٠٦).

٢- الأجنبية

Books

- Brumberg, Daniel and Dina Shehata (eds.). *Conflict, Identity, and Reform in the Muslim World: Challenges for U.S. Engagement*. Washington, DC: U.S. Institute of Peace Press, 2009.

- Bubbenzer, Ole. *Post-TRC Prosecutions in South Africa: Accountability for Political Crimes after the Truth and Reconciliation Commission's Amnesty Process*. Leiden; Boston: Martinus Nijhoff Publishers, 2009.
- Carothers, Thomas and Marina Ottaway (eds.). *Uncharted Journey: Promoting Democracy in the Middle East*. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2005. (Global Policy Books)
- Hayner, Priscilla B. *Unspeakable Truths: Transitional Justice and the Challenge of Truth Commissions*. 2nd ed. New York: Routledge, 2011.
- Hazan, Pierre. *Judging War, Judging History: Behind Truth and Reconciliation*. Translated by Sarah Meyer de Stadelhofen. Stanford, Calif.: Stanford University Press, 2010. (Stanford Studies in Human Rights)
- Lutz, Ellen L. and Caitlin Reiger (eds.). *Prosecuting Heads of State*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2009.
- Meister, Robert. *After Evil: A Politics of Human Rights*. New York: Columbia University Press, 2011. (Columbia Studies in Political Thought/Political History)
- Rollinde, Marguerite. *Le Mouvement marocain des droits de l'homme: Entre consensus national et engagement citoyen*. Préf. d'Abderrahim Berrada, Hommes et sociétés. Paris: Éd. Karthala; Saint-Denis: Institut Maghreb-Europe, 2002.
- Schaap, Andrew. *Political Reconciliation*. London; New York: Routledge, 2005. (Routledge Innovations in Political Theory; 15)
- Schmitt, Carl. *The Concept of the Political*. Translation, Introduction, and Notes by George Schwab; with Leo Strauss's Notes on Schmitt's Essay; Translated by J. Harvey Lomax; Foreword by Tracy B. Strong. Chicago: University of Chicago Press, 1996.
- Sen, Amartya. *The Idea of Justice*. London: Allen Lane, 2009.

Periodicals

- Arthur, Paige. "How "Transitions" Reshaped Human Rights: A Conceptual History of Transitional Justice." *Human Rights Quarterly*: vol. 31, no. 2, May 2009.
- Campbell, Patricia J. "Morocco in Transition: Overcoming the Democratic and Human Rights Legacy of King Hassan II." *African Studies Quarterly*: vol. 7, no. 1, March 2011.
- Grandin, Greg. "The Instruction of Great Catastrophe: Truth Commissions, National History, and State Formation in Argentina, Chile, and Guatemala." *American Historical Review*: vol. 110, no. 1, February 2005.
- Langlois, Anthony J. "Human Rights without Democracy? A Critique of the Separationist Thesis." *Human Rights Quarterly*: vol. 25, no. 4, November 2003.
- "Morocco's Truth Commission: Honoring Past Victims during an Uncertain Present." *Human Rights Watch*: vol. 17, no. 11, November 2005.

Document

- Heydemann, Steven. "Upgrading Authoritarianism in the Arab World." (Analysis Paper; no. 13, Saban Center for Middle East Policy at the Brookings Institution, October 2007).